الأمم المتحدة

ST/SIC/2024/1

الأمانة العامة

30 September 2025

الأمانة العامة للأمم المتحدة*

بيان بشأن الرقابة الداخلية لعمليات عام 2024

نطاق المسؤولية

1 - بصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، تقع على عاتقي مسؤولية إدارة المنظمة وتنفيذ الولايات المسندة إليها وبرامجها وأنشطتها الأخرى، وتعهد نظام للرقابة الداخلية الغرض منه توفير ضمانات إلى حد معقول، دون أن تكون مطلقة، لتحقيق الأهداف في شكل تقارير مالية وغير مالية موثوقة، وعمليات تتسم بالفعالية والكفاءة، وفي ظل الامتثال للأنظمة والقواعد والسياسات، بما في ذلك ما يتعلق منها بمنع أعمال الغش وكشفها. وفي إطار برنامجي الإصلاحي، فوضت إلى رؤساء الكيانات سلطة إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية بموجب النظامين الأساسي والإداري للموظفين والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، تقع على كل فرد في المنظمة، بدرجات متفاوتة من المسؤولية، واجبات يتعين عليه القيام بها فيما يتعلق بالضوابط الداخلية بموجب تلك الأنظمة والقواعد.

المسؤولية عن الضوابط الداخلية

2 - يُراد بالضوابط الداخلية الحد من مخاطر الإخفاق في تحقيق أهداف المنظمة وإدارة تلك المخاطر، وليس إزالتها. والرقابة الداخلية هي عملية تتولى تنفيذها إدارة الكيان المعني إلى جانب موظفين آخرين وتهدف إلى توفير ضمانات بدرجة معقولة بشأن تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والإبلاغ والامتثال. والرقابة الداخلية مهمة رئيسية من مهام الإدارة وتشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إدارة العمليات عموما. وعلى هذا النحو، تقع على عاتق الإدارة بالأمانة العامة للأمم المتحدة على كافة المستويات مسؤولية القيام بما يلي:

- تهيئة بيئة وثقافة تعززان الرقابة الداخلية الفعالة
- تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، بما في ذلك مخاطر الغش والفساد
- تحديد وتنفيذ السياسات والخطط ومعايير التشغيل والإجراءات والنظم وأنشطة الرقابة الأخرى من أجل إدارة المخاطر المرتبطة بأي حالة تعرض للمخاطر يتم الوقوف عليها

* تشمل الأمانة العامة، في هذا السياق، بعثات حفظ السلام، والكيانات غير العاملة في مجال حفظ السلام، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

150626 150626 26-07323 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

- كفالة الفعالية في تدفق المعلومات والاتصالات بحيث يحصل جميع موظفي الأمم المتحدة على المعلومات التي يحتاجون إليها للوفاء بمسؤولياتهم
- رصد فعالية نظام الرقابة الداخلية

3 - ويعمل نظام الرقابة الداخلية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بشكل مستمر على جميع مستويات المنظمة من خلال عمليات الرقابة القائمة لضمان تحقيق الأهداف.

بيئة العمل في الأمانة العامة للأمم المتحدة

4 - تعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة، في إطار سعيها لتحقيق هدفها الرئيسي، في 459 مركز عمل في جميع أنحاء العالم في بيئات مليئة بالتحديات ولا يمكن التنبؤ بها في بعض الأحيان، بما في ذلك من حيث أمن موظفيها، ومن ثم فهي معرضة لحالات تنطوي على مستوى عال من المخاطر الكامنة. ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن يمكّن عمليات الأمم المتحدة وبرامجها من أداء مجموعة واسعة من الولايات، بما في ذلك في البيئات الشديدة الخطورة. وفي ضوء التحولات الجيوسياسية والضغوطات المالية والتحديات التشغيلية التي استمرت في عام 2024، أجرت المنظمة إعادة تقييم استراتيجي لمخاطرها في عام 2025. وأفضت هذه العملية إلى تحديث سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة. واستناداً إلى التقييم الشامل للمخاطر الذي أنجز في عام 2023، يعكس السجل المنقح الذي أقرته لجنة الإدارة في تموز/يوليه 2025 مشهد المخاطر المتطور في المنظمة. ويتضمن تحديثات مهمة في مجالات مثل المساعدة الإنسانية وولايات عمليات السلام والاستغلال والانتهاك الجنسيين والغش في المشتريات والتمويل من خارج الميزانية وإدارة أموال المانحين والشركاء المنفذين والمساهمات المالية. وبالنظر إلى سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة، يتعين على المديرين تعهد سجلات للمخاطر على مستوى الكيان، ما يعزز قدرتهم على التنفيذ الفعال للولايات التي تخضع للاستعراض المنتظم من جانب كبار المديرين ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين.

نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

5 - يتألف نظام الرقابة الداخلية بالأمانة العامة للأمم المتحدة من الأنظمة والقواعد والمنشورات الإدارية والسياسات والعمليات والإجراءات التي يتعين على الموظفين الامتثال لها. ويتوافق نظام الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة مع المعايير المحددة في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي في عام 2013، الذي يشار إليه أيضا باسم الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (2013).

6 - وتحدد سياسة المنظمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية (A/66/692، المرفق)، التي أقرتها لجنة الإدارة في أيار/مايو 2011، منهجية متسقة لتقييم المخاطر ومعالجتها ورصدها والإبلاغ عنها. ويهدف هذا الإطار إلى معالجة المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بتنفيذ الولايات والأهداف على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والمحدد من قبل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، والمخاطر المتأصلة في العمليات اليومية التي يضطلع بها دعما لتنفيذ تلك الولايات.

7 - ومنذ عام 2014، حافظت المنظمة على التزامها بتعزيز ممارسات إدارة المخاطر. ويندرج تحديث عام 2025 في الجهود المستمرة للتكيف باستمرار مع البيئة المتغيرة وتحسين كيفية تحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها لغرض تعزيز تنفيذ الولايات. وبمساهمة من مسؤولين عن المخاطر على الصعيد المؤسسي وبدعم من فرقة عمل مخصصة للإدارة العليا معنية بالإدارة المركزية للمخاطر، أُعيد تقييم كل خطر بناءً على

احتمالية حدوثه وتأثيره المحتمل والتعرض لما يتبقى منه وفعالية الضوابط الحالية. ويوفر السجل المحدّث تعاريف مفصلة للمخاطر، وتحليلاً للعوامل الرئيسية المسببة للمخاطر، وملخصاً للضوابط الحالية واستراتيجيات التصدي. وتظل سجلات المخاطر على مستوى الكيانات محورية في هذه العملية، إذ تساعد المديرين على رصد المخاطر والتصدي لها في مجالات مسؤولياتهم على جميع مستويات الأمانة العامة. وتُستعرض هذه السجلات بانتظام من قبل القيادة العليا، وكذلك من جانب هيئات الرقابة الداخلية والخارجية، ما يساهم في زيادة وعي المنظمة بالمخاطر وقدرتها على الصمود في وجهها. وما زال يستند إلى سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة لإعداد البيانات المقبلة بشأن الرقابة الداخلية.

8 - وفي عام 2016، اعتُمد إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد (ST/IC/2016/25) لتوفير التوجيه والمعلومات لشتى موظفي الأمانة العامة عن كيفية عمل الأمانة العامة من أجل منع الغش والفساد وكشفهما وردعهما والتصدي لهما والإبلاغ عنهما. وتتخذ الأمانة العامة نهج عدم التسامح مطلقا إزاء الغش والفساد.

9 - وخضعت مخاطر الغش والفساد لتقييم كامل في إطار التقييم الأخير للمخاطر على نطاق الأمانة العامة. وفي إطار مواصلة تعزيز جهودها في مجال مكافحة الغش والفساد، نشرت الأمانة العامة لفائدة الموظفين الكتيّب المعنون "دليل التوعية بالغش والفساد"، وذلك بعد مشاورات مكثفة مع كيانات الأمانة العامة ذات الصلة. وتم إصدار الكتيّب في اليوم الدولي لمكافحة الفساد في 9 كانون الأول/ديسمبر 2022. كما حدّدت لجنة الإدارة في آذار/مارس 2023 رسميا وأقرّت استراتيجية للتوعية بالغش والفساد، وهي بمثابة أداة محورية لمنع الغش وكشفه والتصدي له في الأمانة العامة، وغرس ثقافة قوية لمكافحة الغش والفساد.

استعراض فعالية إجراءات الرقابة الداخلية

10 - يستند استعراض فعالية نظام الرقابة الداخلية في الأمانة العامة إلى ما يلي:

(أ) **استبيان بشأن التقييم الذاتي للرقابة الداخلية وبيان الضمانات**، ويتعين على رؤساء الكيانات استكمالهما وتقديمهما. وقد استخدم كل كيان الاستبيانَ لاستعراض الضوابط الرئيسية وتقييم الامتثال. وقام رؤساء الكيانات بدعم ردودهم بالأدلة وبيان الإجراءات المتخذة أو المقرر اتخاذها. واستُعرضت نتائج عملية التقييم الذاتي بعناية، وتم تكييف تدابير الرقابة، حسب الاقتضاء، ووُضعت خطط عمل لمعالجة المجالات الممكن تحسينها، حيثما ينطبق ذلك؛

(ب) تحليل لمختلف **مؤشرات الأداء الرئيسية** المتعلقة بإجراءات الرقابة الداخلية كما أصدرتها مكاتب مثل إدارة الدعم العملياتي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وضمن ثاني هاتين الإدارتين، ما فتئت شعبة التحول المؤسسي والمساءلة تعمل على تحسين خط الدفاع الثاني من خلال ضمان الاستخدام المتكرر **للوحات المتابعة الإدارية** وإجراء رصد منتظم للأداء مقارنة بمؤشرات الأداء الرئيسية لإطار تفويض السلطة. وتوفر لوحات المتابعة الإدارية بشكل آني بيانات سير الأعمال المستمدة من نظام أوموجا (النظام المركزي لتخطيط الموارد) ومن أنظمة التخطيط المركزي الأخرى، إلى جانب تحليلات للاتجاهات السائدة وتقارير تحليلية أخرى تقدم إلى الإدارة العليا ولجنة الإدارة وهيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) التوصيات الصادرة عن **مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات**. وتوفر هذه التوصيات معلومات موضوعية عن الامتثال وفعالية الرقابة.

حالة قضايا الرقابة الداخلية في عام 2024

11 - تمثل الردود التي قدمها رؤساء الكيانات على استبيان التقييم الذاتي لعام 2024 جزءا لا يتجزأ من تقييم فعالية كل كيان وامتثاله لإطار الرقابة الداخلية بالأمانة العامة للأمم المتحدة على النحو المعدل وفقا للإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (2013)[1]. واستنادا إلى الاستبيان ومؤشرات الأداء الرئيسية وتوصيات هيئات الرقابة الداخلية والخارجية، قدم رؤساء الكيانات ضمانات بشأن فعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المجالات الواقعة تحت مسؤوليتهم.

12 - ومن خلال الآليات المبينة أعلاه، أظهر تقييم إجراءات الرقابة الداخلية تحسينات في سبع من المسائل الثماني الواردة في بيان الرقابة الداخلية لعام 2023. وعلى الرغم من هذه التحسينات، أبقي على تلك المجالات السبعة في إطار عملية عام 2024 إذ لم يتم بعد بلوغ مستوى النضج المطلوب. وتجدر الإشارة إلى أن مجال تنفيذ عمليات الموارد البشرية المتعلقة باجتذاب المواهب وإدارتها مستثنى مؤقتا من المجالات المحددة لمواصلة التحسينات للأسباب المبينة في الفقرات 13 إلى 15 أدناه.

(أ) **تنفيذ عمليات إدارة الممتلكات** - أكد استعراض أداء إدارة الممتلكات لعام 2024 إحراز تقدم مطرد في تعزيز فعالية إدارة الممتلكات وكفاءتها التشغيلية على نطاق الأمانة العامة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقليص حجم الممتلكات المتراكمة قيد الشطب بدرجة كبيرة. ولوحظت أوجه تقدم أخرى في إدارة المخزونات التي لها أرقام تسلسلية وفي معالجة الممتلكات التي تجاوزت فترة صلاحيتها المتوقعة في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك فرص لتعزيز الالتزام بمتطلبات التحقق المادي وتبسيط عملية التصرف في الممتلكات، لا سيما في سياق المبيعات التجارية. وتولى الأولوية لهذين المجالين لتجديد التركيز فيهما وتوجيه الدعم لهما. وإكمالا للتدريب والدعم المستمرين في مجال التحقق المادي، تشمل المبادرات الجديدة '1' إضافة مؤشر أداء رئيسي جديد في عام 2025 يركز على تحسين دقة سجلات الممتلكات وموثوقيتها، '2' وإنشاء مشروع لتحديد الممتلكات الفائضة لضمان التصنيف والتصرف السليمين، '3' وإجراء استعراض شامل لإطار إدارة الأداء لمواءمة المؤشرات بشكل أفضل مع الأولويات التشغيلية والاستراتيجية المتطورة. وتهدف هذه الجهود مجتمعةً إلى تعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة، مع تعزيز الفعالية التشغيلية، بما في ذلك التنبؤ بالطلب وتجديد الممتلكات؛

(ب) **الامتثال لسياسة شراء التذاكر مسبقاً** - مع استمرار زيادة حجم السفر في عام 2024، تحسن الأداء العام في ضوء سياسة الشراء المسبق للتذاكر قبل موعد السفر بمدة 16 يوماً بنسبة 10 في المائة تقريباً مقارنة بعام 2023. وتم تعديل الأمر الإداري بشأن السفر في مهام رسمية لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والتأكيد على ضرورة أن يقدم المسافرون طلبات سفرهم قبل 21 يوما على الأقل من موعد السفر. ويستمر إبلاغ المكاتب بأهمية سياسة الشراء المسبق ومتطلباتها، وتذكيرها بمسؤوليتها عن رصد أدائها آنياً في ضوء سياسة الشراء المسبق باستخدام لوحات المعلومات المؤسسية. وقدمت شعبة التحول المؤسسي والمساءلة، من خلال مشروعها التجريبي، تحليلاً متعمقاً لمكاتب مختارة لتحديد دوافع الأداء والحلول المحتملة؛

(1) يوجد قصور كبير في نظام الرقابة الداخلية إذا تبين للإدارة أن أحد المكونات، أو واحدا أو أكثر من المبادئ ذات الصلة، غير متوفر أو لا يؤدي مهامه، أو أن المكونات لا يعمل بعضها مع بعض.

(ج) **تنفيذ المبادئ العشرة المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والخصوصية التي اعتمدتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عام 2018** – في 13 آذار/مارس 2024، أصدرت سياسة حماية البيانات والخصوصية للأمانة العامة للأمم المتحدة (ST/SGB/2024/3) التي تضع إطاراً شاملاً لسياسة بشأن حماية البيانات وخصوصيتها للأمانة العامة، بما في ذلك جميع أنشطتها. وسيتم دعم تنفيذ هذه السياسة بآليات حوكمة ورقابة قوية، بما في ذلك إنشاء لجنة لحماية البيانات والخصوصية وتعيين رئيس لموظفي حماية البيانات والخصوصية لتقديم المشورة والدعم لكيانات الأمم المتحدة. ووافقت الجمعية العامة، في قرارها 252/78 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، على إنشاء مكتب حماية البيانات والخصوصية في كانون الأول/ديسمبر 2023 كوحدة مستقلة داخل الأمانة العامة. والمكتب مكلف بتوفير الرقابة المركزية والتنسيق والتوجيه بشأن تنفيذ سياسة وبرنامج الأمانة العامة لحماية البيانات والخصوصية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون رؤساء الكيانات، الذين يعملون كمشرفين على البيانات، مسؤولين عن وضع الإجراءات الداخلية، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية، وإجراء تقييم تأثير البيانات عند الحاجة، وتعيين جهات اتصال لحماية البيانات، والتعامل مع انتهاكات البيانات وإخطار الأفراد المتضررين، عند الضرورة. ومن المتوقع أن تضمن سياسة حماية البيانات وخصوصية البيانات والآليات المصاحبة لها التنفيذ الفعال والرقابة والمساءلة على نطاق المنظمة؛

(د) **رصد وتقييم تنفيذ البرامج والمشاريع** – واصلت المنظمة تعزيز قدرتها على تحقيق النتائج بمزيد من الفعالية والكفاءة. ويستمر استخدام تطبيق الإدارة الاستراتيجية على نطاق واسع على صعيد الأمانة العامة لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق المنجزات المستهدفة والنتائج المعتمدة. وتتواصل الجهود الرامية إلى توسيع وتعزيز استخدام الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ في إدارة المشاريع والبرامج على نطاق مصادر التمويل المختلفة، بسبل منها إضافة خاصيات جديدة في تطبيق تخطيط ميزانية المشاريع والبرامج بنظام أوموجا ودعم استخدامها في البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع التشييد. وعلاوة على ذلك، من المتوخى إدخال تغييرات على تطبيق الرصد لتمكين الكيانات من استقاء بيانات أشمل وتعزيز فعالية تنفيذ الولايات. وتم إصدار العديد من نماذج البيانات الجديدة للأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ في منصة Umoja Analytics وتتيح هذه النماذج للمديرين رصد الأنشطة وتخصيص الموارد بشكل أفضل، ما يؤدي بدوره إلى تحسين تحقيق النتائج. وأخيرا، فإن تعزيز ثقافة التقييم الداخلي في جميع كيانات الأمانة العامة يشكّل جزءا لا يتجزأ من تعزيز تنفيذ البرامج. وفي عام 2024، وبينما ظلت محدودية الموارد تشكل تحديا، استمر التقدم المحرز في تعزيز التقييم على نطاق الأمانة العامة: (أ) فقد نظر عدد متزايد من الكيانات في توصيات التقييم والنتائج والدروس المستفادة أثناء التخطيط وإعداد الميزانية؛ (ب) وعُقد أسبوع التقييم الأول، وحضر 519 مشاركا من 78 كيانا الفعاليات التي استمرت 4 أيام وأعطوا تقييما عاما للفعاليات بلغ 4,5 من 5؛ (ج) وهناك تقييم لشبكة الممارسين في مجال التقييم أجرته إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في عام 2024 سيحسن كيفية استجابة هذه الشبكة لاحتياجات التبادل بين الأقران والتعلم ومساهمتها في تعزيز قدرات وثقافة التقييم في الأمانة العامة. وبعد التأخيرات، من المتوقع أن يتم إصدار الأمر الإداري المنقح في عام 2025؛ وسيتم تعزيز الدعم المقدم من شعبة التحول المؤسسي والمساءلة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية لتنفيذه من خلال التوجيهات والأدوات والموارد المنقحة، بما في ذلك الدعم المخصص عن طريق الاستشارات الفردية؛

(هـ) **إدارة السلوك والانضباط في مكان العمل** – في حين أحرزت الأمانة العامة تقدما كبيرا في العام الماضي بشأن قضايا السلوك والانضباط، بما في ذلك من خلال الاستخدام الفعال للأدوات المنقحة

لإدارة مخاطر سوء السلوك الصادرة عن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، سيستمر رصد هذا المجال لضمان استمرار الاتجاه الإيجابي. واستمر تنفيذ إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد في عام 2024، مع التركيز على رصد مخاطر الغش والفساد الحرجة من قبل المسؤولين عن المخاطر. وفي حين لوحظت تحسينات كبيرة، لا تزال الجهود مستمرة فيما يتعلق بضمان توثيق جميع حالات سوء السلوك، بما في ذلك السلوك المحظور، بشكل صحيح في نظام تتبع إدارة القضايا. وواصلت شعبة القانون الإداري استخدام منصتها ADL Connect، التي تربط بين جميع أفرقة السلوك والانضباط وجهات الاتصال في الأمانة العامة على الصعيد العالمي. وتوفر هذه المنصة الموارد والأدوات والممارسات الجيدة والتوصيات لجميع الممارسين في مجال السلوك والانضباط بشأن مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين والغش والسلوك المحظور. وأخيرا، تتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز آليات الإبلاغ عن جميع حالات السلوك المحظور، ويتواصل تشجيع كبار القيادات على اتخاذ إجراءات إدارية بشأن السلوك المحظور في الوقت المناسب؛

(و) **الأمن السيبراني** – يمكن أن تؤثر العواقب المحتملة لضعف الأمن السيبراني تأثيرا مباشرا على مصداقية المنظمة وقدرتها على تنفيذ ولاياتها. ويمكن أن يكون لها تأثير محتمل أيضا على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها والمستفيدين منها. ولتحسين الفعالية في منع الهجمات السيبرانية والتصدي لها، يلزم اتباع نهج متعدد الأوجه، يشمل بذل الجهود على جميع المستويات بدءاً من الهيئات التشريعية والإدارية وآليات الرقابة وصولا إلى المكاتب الإدارية والفنية والقوة العاملة. وقد قُدم مقترح يدعو إلى التصدي لمخاطر الأمن السيبراني التي تواجهها الأمم المتحدة ضمن خطتي المقترحة للاستثمارات الرأسمالية (A/77/519)، التي أحاطت الجمعية العامة علماً بدراستها، ولكن لم توافق عليها. وفي الوقت الذي يجري فيه التماس فرص لمعالجة الثغرات في الموارد ذات الصلة بطريقة مناسبة من خلال آليات الميزانية القائمة، يواصل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدخال التحسينات حيثما أمكن، مع التركيز على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً. وتسعى الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تهيئة الظروف المواتية لاستخدام التكنولوجيا بفعالية وكفاءة وأمان وقابلية للتشغيل البيني وابتكار من خلال دعم كيانات الأمم المتحدة في تنفيذ ولاياتها؛ وإتاحة تحقيق التحول الرقمي عبر الابتكار والشراكات؛ وحفظ وحماية أصول المعلومات في الأمانة العامة. ويحدد سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة خطرين حرجين يتعلقان باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني. وتعزز المواءمة مع أهداف استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتدقيق في الاستثمارات عن طريق الاستعراض المركزي لمشاريع ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة من الكيانات، وتفعيل مجالس إدارة الكيانات المحلية، ولجنة استعراض مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتضمن آليات الحوكمة هذه تركيز الاستثمارات على تنفيذ الولايات مع تجنب الازدواجية المحتملة. ومن المهم التشديد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الأمانة العامة هي مسؤولية مشتركة، حيث يقوم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتحديد التوجه الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة على الصعيد العالمي، ويتولى رؤساء الكيانات المسؤولية عن موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقع تحت إشرافهم؛

(ز) **تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية** – تلتزم الأمانة العامة بالتحسين المستمر لمعدل تنفيذ التوصيات التي يقدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وعلى الرغم من أن معدل التنفيذ على المدى الطويل مرتفع، فإن تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب لا يزال موضع تركيز. ويواصل المكتب

التعاون مع الكيانات لمعالجة التوصيات المتأخرة، لا سيما تلك التي طال أمدها ولم تعد تعكس البيئة التنظيمية بشكل كافٍ. وعلاوة على ذلك، ستواصل الأمانة العامة الدفع بالتحسينات من خلال الاستفادة من البيانات والتكنولوجيا، وكذلك من خلال تبسيط السياسات والإجراءات والعمليات.

13 - واستمر مناخ التقشف المالي وتقليص الحجم الذي هيمن على النصف الثاني من عام 2023 (كما ورد في بيان الرقابة الداخلية لعمليات عام 2023) في عام 2024. ففي رسالة مؤرخة 24 كانون الثاني/يناير 2024، أفادت الدول الأعضاء أن الوضع النقدي قد تفاقم بشكل مطرد على مدار عام 2023 وتحول إلى أزمة سيولة كاملة في عام 2024. كما أني أشرت إلى أنني قد اضطررت إلى اتخاذ تدابير صارمة للحفاظ على النقدية لتفادي التخلف عن الوفاء بالالتزامات القانونية للمنظمة في عام 2024.

14 - ومن بين تلك التدابير، ظلت القيود المفروضة على التوظيف سارية طوال عام 2024، نظراً لأن تكاليف الموظفين تمثل أكثر من 70 في المائة من ميزانية المنظمة. وأدت تلك القيود دائما إلى تعطيل الجداول الزمنية لاستقدام الموظفين وتقويض التقدم نحو تحقيق أهداف التمثيل الجنساني والجغرافي. ونتيجة لذلك، لم يتسن تقييم مدى الامتثال للضوابط الداخلية التي تقوم عليها عمليات الموارد البشرية المتعلقة باجتذاب المواهب وإدارتها بشكل موثوق في ظل تلك الظروف المقيدة. وبناءً على ذلك، تم تنحية المجال مؤقتًا من المجالات التي تم تحديدها لمواصلة تحسينات الرقابة الداخلية، ريثما يتم تخفيف تلك القيود. ومع ذلك، سيستمر رصد المجال عن كثب.

15 - وفي ظل بيئة متغيرة ومتسمة بعدم اليقين، تشجع المكاتب على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بإمكانية تقليص الحجم أو الخفض التدريجي أو التصفية، في إطار جهود إدارة المخاطر الأوسع نطاقاً.

16 - وأخيراً، لم يتم تحديد أي مجالات جديدة في سياق عملية عام 2024.

البيان

17 - جميع إجراءات الرقابة الداخلية تحمل في طياتها عوامل تحدّ منها - بما في ذلك إمكانية التحايل عليها - ولا يمكن أن توفر من ثم سوى ضمانات بدرجة معقولة إزاء تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والإبلاغ والامتثال. وفضلا عن ذلك، قد تتباين فعالية إجراءات الرقابة الداخلية بمرور الوقت نظرا إلى أن الظروف لا تبقى على حالها.

18 - وبناء على ما سبق، أرى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة قد عملت، على حد علمي وبناء على المعلومات المتاحة، وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية خلال عام 2024، بما يتسق مع ما ذكر آنفا ومع الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (2013).

19 - والأمانة العامة للأمم المتحدة ملتزمة بمعالجة مسائل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المحددة أعلاه ضمن عملية التحسين المستمر لإجراءات الرقابة الداخلية.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك، 30 أيلول/سبتمبر 2025